الإعلان والتعهد بالعمل الصادر عن مؤتمر أوتريخت

لتحويل التعليم المالي والاجتماعي

3 نوفمبر 2023

1. نحن، ممثلي الشباب ومندوبي الحكومات والبنوك المركزية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التعاون الإنمائي والتعاونيات والمؤسسات الخاصة ومنظمات التعليم والخبراء والمعلمين، قد اجتمعنا في أوترخت، هولندا، في الفترة من 1 إلى 3 نوفمبر 2023، بدعوة من منظمة أفلاطون الدولية لمؤتمر المهارات الاجتماعية والمالية العالمي لعام 2023.
2. نحن نشكر منظمة أفلاطون الدولية على استضافتنا والترحيب بنا في هذا الحدث المهم في منتصف الطريق الزمني لأهداف التنمية المستدامة. يهدف الحدث إلى: أ) تعزيز الالتزام والعمل نحو الارتقاء بالتعليم، ب) إعادة التأكيد على الحاجة وقيمة التعليم المالي وتعليم المهارات الحياتية لجميع الأطفال والشباب، ج) التعلم من العمل الرائد الذي يقوم به الشركاء وأصحاب المصلحة في المجال، د) إنشاء شراكات وقيادة فكرية حول التعليم الاجتماعي والمالي.
3. نحن ندرك أن الوصول الكامل إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك التعليم الاجتماعي والمالي ذو الجودة، يمكن أن يكون مساهمًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتغذية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص التوظيف، وتأمين مستقبل أفضل لكوكبنا في مواجهة تغير المناخ المجتمع.
4. في عالم متعدد الجوانب، يعزز التعليم الاجتماعي والمالي تطور مواطنين عالميين مسؤولين يفهمون الترابط بين القضايا الاجتماعية والتحديات الاقتصادية. يمكن أن يؤدي الجمع بين هذه المجالات من التعليم إلى تحقيق تأثيرات أعمق وأكثر دوامًا.
5. نحن نقر بالقدرة على التأثير الإيجابي لتعليم المهارات الحياتية والمالية من خلال الأدلة القوية الجديدة، التي تم تقديمها في المؤتمر، وندرك أن التعليم المالي وتعليم المهارات الحياتية مناسب لجميع البلدان والفئات العمرية.
6. نحن ندرك أن العديد من أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم لا تستجيب بشكل فعال للتحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يواجهها الأطفال اليوم. لا يزال التعليم الاجتماعي والمالي الجيد غير متاح للعديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم.
7. نحن نلاحظ أن المؤتمر يحمل قيمة كبيرة حيث يأتي كخطوة تتبعية لقمة تحويل التعليم ويبني على إعلان الشباب بشأن تحويل التعليم[1] وبيان رؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تحويل التعليم[2]، الذي أكد على ضرورة التركيز على مجموعة جديدة من المهارات، بما في ذلك مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والمهارات المالية والمهارات الفنية ومهارات العلوم والتكنولوجيا الناشئة.
8. نحن ندرك أن المهارات الحياتية أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب العالم سريع التغير والمترابط، مما يتطلب القدرة على التكيف والمرونة. ونحن ندرك أيضًا أن التمويل بالنسبة لشباب اليوم أصبح أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى، مع الإغراءات الإضافية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووفرة المعلومات الصحيحة والكاذبة، إلى جانب ظهور التمويل الرقمي والعملات المشفرة.
9. نشير إلى مسودة "توصية بشأن التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة"، ونعترف بأن "التعليم من أجل التنمية المستدامة" يمكن أن يمكّن المتعلمين من اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة من أجل النزاهة البيئية والاقتصادية والمجتمعية، للأجيال الحالية والمستقبلية، مع احترام التنوع الثقافي. نحن جميعًا نسلط الضوء على الدور الرئيسي والمهم للتعليم الاجتماعي والمالي في تمكين عقول الشباب في سن مبكرة وزيادة ثقتهم ومهاراتهم للمساهمة في التنمية المستدامة.

---

[1] https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2022/09/tes_youthdeclaration_en.pdf

[2] https://www.un.org/en/transforming-education-summit/sg-vision-statement

10. نحث الحكومات على وضع إطارات سياسية وقانونية وأنظمة دعم للأولوية الرئيسية للوصول إلى التعليم الاجتماعي والمالي ذو الجودة لجميع الأطفال والشباب. نطالب بإدراج التعليم الاجتماعي والمالي في مناهج التعليم الوطنية والإقليمية. ولهذا الغرض، نحث الحكومات على مراجعة مناهجها وتحديد وسائل لتضمين التعليم الاجتماعي والمالي في أنظمتها التعليمية.
11. يجب دعم المعلمين ليصبحوا عوامل تغيير ذات قيمة. ونحن نؤكد على الحاجة الماسة لرفع مستوى الثقافة المالية داخل مجتمع التدريس. علاوة على ذلك، نحث الحكومات وأصحاب المصلحة على تعزيز قدرات المعلمين على تقديم التعليم الاجتماعي والمالي بشكل فعال من خلال التدريب الأولي والمستمر لإدارة المناهج وطرق التدريس والتقييم من أجل التدريس والتعلم التحويلي باستخدام أساليب التدريس في القرن الواحد والعشرين.
12. من الضروري تطوير مناهج وأساليب تعليمية تركز على الطفل ومبنية على اللعب وتشجع على التعلم النشط، وتستجيب للجنسين لتقديم التعليم الاجتماعي والمالي ذو الجودة. هذه الأساليب لا تشجع فقط على الإبداع والتفكير النقدي والمهارات الاجتماعية، ولكنها تلعب أيضًا دورًا رئيسيًا في تعزيز الأمان المالي وتعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية وتعزيز الذكاء العاطفي بين الشباب. نعترف بأن التعليم الذي يقوده الأقران يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتحسين الأمان المالي بين الشباب.
13. يجب تسخير الثورة الرقمية لصالح تقديم التعليم الاجتماعي والمالي بشكل فعال، مع ضمان الإنصاف والسلامة وهذا يشمل الأساليب الرقمية باستخدام عمليات المحاكاة الافتراضية وروبوتات الدردشة والألعاب لتعزيز التعلم عبر الإنترنت، مما يجعل التعليم واستهلاك المعرفة أكثر جاذبية للطلاب. في الوقت نفسه، يجب أن نسعى جاهدين لسد الفجوة الرقمية، والاستفادة من الأدوات الرقمية للحد من عدم المساواة، والحماية من المخاطر عبر الإنترنت
14. إننا ندرك أن مكافحة تغير المناخ تتطلب إجراءات عاجلة وطموحة. ونؤكد أن التثقيف المناخي سيكون أكثر فعالية إذا تم ربطه بإدارة مسؤولة للموارد على نطاق أوسع لتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك اتباع نهج شامل لاستخدام الموارد، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاستخدام الموارد وتنميتها. ونحث على إدراج التثقيف الاجتماعي والمالي كعناصر أساسية للعمل المناخي لتعزيز إدارة الموارد المسؤولة عن المناخ من خلال تعزيز الوعي والمعرفة وصنع القرار المسؤول بين الأطفال والشباب
15. نحن ندرك ضرورة غرس الثقافة المالية في سن مبكرة. يعد البدء بالتثقيف المالي خلال سنوات التكوين خطوة حيوية نحو تزويد شبابنا بالمهارات الحياتية الأساسية. ومن خلال تنفيذ منهج منظم يراعي السن، فإننا نمكن جيل الشباب من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة مما يسهم في نهاية المطاف في تحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصاديين العالميين.
16. نحن ندرك أن للوالدين دورًا حاسمًا في المهارات الحياتية والتعليم المالي. يمكن للوالد الداعم والمشارك أن يكون له تأثير طويل الأمد على استهلاك الطفل للمعرفة المستدامة وعملية التعلم مدى الحياة. ولذلك، من المهم تصميم برامج المناصرة وبناء القدرات للآباء، بما في ذلك عن طريق دمج التثقيف المالي في برامج الأبوة والأمومة. وهذا من شأنه أن يعزز قدرة الوالدين على تعليم المهارات المالية لأطفالهم ويؤدي إلى تحسين إدارة الموارد من قبل الوالدين لرعاية الأطفال.
17. نحن ملتزمون تمامًا بتعزيز الوصول العادل للفتيات والشابات إلى التعليم الاجتماعي والمالي. نحن ندعو إلى وضع مناهج دراسية مناسبة للعمر وتراعي الفوارق بين الجنسين في كل ما لا يتناول التحيز أو الأعراف أو الصور النمطية القائمة على نوع الجنس فحسب، بل يعمل أيضًا على تمكين المتعلمين وتجهيزهم لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. بالإضافة إلى ذلك، نهدف إلى التأكد من أن هذا التعليم الشامل يتضمن التركيز على الثقافة المالية والاستقلال الاقتصادي، وخلق فرص للنساء والفتيات لتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي والتمكين الاقتصادي مع معالجة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية أيضًا.
18. ونشدد على ضرورة ضمان المساواة في الوصول إلى التعليم الاجتماعي والمالي للاجئين الشباب، والشباب ذوي الإعاقة، وشباب السكان الأصليين، والأقليات العرقية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية وغيرهم من الفئات المهمشة. هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية تركز على الشمولية في تطوير المناهج وطرق التدريس المبتكرة وبناء قدرات المعلمين لضمان تقديم التعليم الاجتماعي والمالي الجيد لهذه الفئات الضعيفة.
19. يجب أن ينمو جميع الأطفال في سلام. إننا نقف جنبًا إلى جنب مع شركائنا والشباب وكل طفل يعيش في البلدان المتضررة من الصراعات والحروب، ونعرب عن تضامننا العميق وندعو إلى السلام. وفي خضم اندلاع الصراعات

والحروب في الآونة الأخيرة، ندرك الأثر المدمر الذي يلحقه بالأطفال، الذين غالبا ما يتحملون مصاعب لا يمكن تصورها. نحن ندرك أن تنمية المهارات المالية والحياتية يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا وحاسمًا في حالات النزاع وما بعد النزاع وغيرها من الأوضاع الإنسانية. إن تطوير مهارات بناء السلام هذه يمكن أن يمكّن المتضررين من الأزمات من إعادة البناء وإعادة النشاط واكتساب مهارات كسب العيش من أجل تنمية المجتمع. ومن الضروري التركيز على هذه السياقات وتطوير البرامج والتدخلات للتكيف مع احتياجات هؤلاء الأطفال والشباب الضعفاء.

20. نوصي باستكشاف طرائق تقديم بديلة، مثل التعليم غير الرسمي وغير الرسمي، لتمكين الأطفال خارج الفصول الدراسية التقليدية. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص لأولئك الذين هم خارج المدرسة، أو كبار السن، أو الذين يعيشون في مناطق ذات وصول محدود إلى التعليم الرسمي
21. ومع انتقال الشباب من الحياة المدرسية إلى الحياة العملية، فإنهم يواجهون أيضا العديد من العوائق في الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك القيود في البيئة القانونية والتنظيمية، والمنتجات والخدمات غير المناسبة والتي يتعذر الوصول إليها، وانخفاض القدرات المالية. ونحث البنوك المركزية ووزارات المالية والسلطات الأخرى ذات الصلة على القيام بدور قيادي في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي التي تشمل استراتيجيات التثقيف المالي الشاملة وتساهم في الإدماج المالي للشباب.
22. نحث الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، بما في ذلك البنوك الخاصة وشركات التكنولوجيا المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول، وما إلى ذلك، على التعاون لتوفير تعليم اجتماعي ومالي يمكن الوصول إليه، وتطوير منتجات مالية صديقة للشباب، وتطوير أساليب مبتكرة لاستخدام الأوراق النقدية في المجتمعات المعتمدة على النقد وتعزيز محو الأمية الرقمية، مما يجعل الخدمات المالية أكثر سهولة ومصممة لتناسب احتياجاتها وفي متناول الجميع.
23. ونلاحظ أيضًا أهمية قياس المهارات المالية والحياتية لمعرفة مدى أهمية وتأثير هذه المشاركات والتدخلات. ومن الضروري التأكيد على الضرورة الملحة لرصد وضع الثقافة المالية العالمية بين الشباب على أساس كل بلد على حدة. مع مرور ما يقرب من عقد من الزمن منذ آخر مسح عالمي منهجي في عام 2014، من الضروري إعادة تقييم ومعالجة الاحتياجات والتحديات المتطورة التي يواجهها الشباب والشابات. نحن نؤكد على الدور الحاسم للبحث لأنه يوجه الاستراتيجيات القائمة على الأدلة والابتكار المستمر لإثراء التعليم الاجتماعي والمالي وتكييفه مع المشهد العالمي المتطور باستمرار.
24. ونحث الحكومات على التعاون بنشاط مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، في شراكة مع تحالفات وطنية تمثيلية وواسعة القاعدة وهيئات تنسيق. إن مشاركتهم في عملية دمج التعليم الاجتماعي والمالي في المناهج الوطنية لا تعزز الدعوة والتعبئة الاجتماعية فحسب، بل تمكن أيضًا من تطوير واختبار نهج مبتكرة ومتكاملة تسهل النهوض بالتعليم الاجتماعي والمالي، لا سيما بين الفئات الأكثر تهميشًا واستبعادًا .
25. من أجل تسهيل التوسع على نطاق واسع في برامج التعليم الاجتماعي والمالي عالية الجودة، نؤكد على ضرورة قيام الحكومات بتخصيص الميزانيات. وندعو الجهات المانحة إلى دعم مبادرات التثقيف الاجتماعي والمالي، وخاصة تلك التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا.

-النهاية-